دُرُوسُ التَّصْرِيفِ

القسم الأول :

في المقدمات ، وتصريف الأفعال

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه !

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت

حُقوق الطبع محفوظة
للناشر الوحيد
في جميع البلاد العربية
والإسلامية

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية | المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ١١/٨٣٥٥ - تلفاكس ٠٠٩٦١١٦٥٥٠١٥
صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٠٠٩٦١٧ ٧٢٠٣١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حَقَّ حَمْدِه ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبيِّه وعَبْدِه ، وعلى آله وصحبه وجُنْدِه .

ثم أما بعد ، فإنى كُنْتُ قد أَلَّفْتُ منذ ثلاثين عاما كتاباً فى التصريف ، فلم يكد يظهر لقراء العربية قِسْمُه الأولُ فى المقدمات وتصريف الأفعال حتى تَلَقَّوه بالقَبُول ، وأحَلُّوه من أنفسهم بمنزلة ما وَافَقَ الحاجَةَ وأَدْنَى الطَّلِبَةَ ، وأنا أسأل اللهَ أن يَجْزِيهم عنى خيرَ الجزاء ، وأن يرزقنى وإياهم التوفيق والسَّدَادَ .

ثم إنى رأيت أن أعود إلى هذا الكتاب بالتهذيب والإصلاح ، فأضمَّ إليه أبحاثا وأحذف منه مالا تدعو إليه الضرورة ، وأبسط بعض أبحاثه ، وأوجز بعضَها الآخر ، وألتزم أن أجعل بعد كل مبحثٍ من مباحثه تطبيقاتٍ وأسئلةً تكفُلُ لمن يحفِلُ بها تقريرَ قواعد هذا المبحث . وقد جعلت هذا الكتاب فى ثلاثة أقسام : القسم الأول فى المقدمات وتصريف الأفعال ، والقسم الثانى فى تصريف الأسماء ، والقسم الثالث فى المشترك بين الصِّنْفَيْنِ . وجعلت القسم الأول منه مَرْجِعا هاما لمنهاج الدراسة فى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ؛ إذ كان أبناء الأزهر هم إخواننا الذين نشأنا بينهم ووَقَفْنَا حياتَنَا على خدمة صالحهم والتماس الخير لهم .

والله وَحْدَه المسئول أن يتقبل هذا العمل بفضله ، وأن يكتبه لنا فى سِجِلّ الحسنات .

عن مصر الجديدة { جمادى الأولى ١٣٧٨ / ديسمبر سنة ١٩٥٨

كتبه المعتز بالله تعالى
محمد محيى الدين عبد الحميد

المقـــدمات

المقدمة الأولى

فى مبادىء عـــلم الصرف

تعريف العلم — شرح التعريف —
موضوعه — فائدته — واضعه —

التعريف :

لـكلمتى « الصرف » و « التصريف » معنيان : أحدهما لغوى ، وثانيهما اصطلاحى .

فأما معناهما اللغوى فإنهما يُطْلقان فى لسان العرب على معانٍ : منها التَّحْوِيلُ والتغيير ، ومن ذلك قالوا : تصريف الرياح ، وتصريف الأمور ، وتصريف الآيات ، وتصريف الخَيْـل ، وتصريف المياه . وقالوا : صَرَفْتُ فلاناً عن وَجْهه ، وصَرَفْتُ الصِّبيان ، وصَرَفَ اللهُ عنك الأذى . كل ذلك يُراد به التحويلُ من وَجْه إلى وَجْهٍ ومن حالٍ إلى حالٍ ، قال الله تعالى : (انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ)[1] ، وقال سبحانه : (وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)[2] .

وأما معناهما الاصطلاحى فإنهما يُطْلَقَانِ[3] فى لسان علماء العربية على « العلم

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ١٦٤ من سورة البقرة

(٣) هذا اصطلاح المتأخرين من علماء العربية ، يجعلون الصرف والتصريف لفظين مترادفين معناهما واحد هو ماذكرناه ، فأما المتقدمون منهم فقد كانوا يطلقون كل لفظ منهما على =

الذى تُعرف به كيفيةُ صِياغةِ الأبنية العربية ، وأحوالُ هذه الأبنية التى ليست إعراباً ولا بناء » .

والأبنيةُ : جمع بناء ، والمرادُ بالبِناء هيئةالكلمة التى يمكن أن يشاركها فيها غَيْرُها ، وهذه الهيئة عبارة عن عدد حروف الكلمة ، وترتيبها ، وحركاتها المعيَّنَة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، كُلٌّ فى موضعه : فرَجُلٌ ـ مثلا ـ على هيئةٍ وصفةٍ يمكن أن يشاركه فيها عَضُدٌ ، وهى كونه على ثلاثة أحرف أولُها مفتوح وثانيها مضمومٌ ، وكما يقال لهذه الهيئة بناء يقال لها : بِنْيَة ، وصِيغَة ، ووَزْن ، وزِنَة .

وكيفيةُ صياغة الأبنية : ما يُذْكر فى مسائل العلم من طريقة أَخْذِ المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها من المصدر ، وطريقة التصغير والنسب والتثنية والجمع ، ونحو ذلك .

والمراد بأحوالها التى ليست إعراباً ولا بناء : الابتداء ، والإمالةُ ، وتخفيف الهمزة ، والإعلالُ ، والإبدالُ ، والحذفُ ، والإدغامُ ، وكونُ حروفها كلها أصولا ، أو مشتملة على بعض حروف الزيادة ، ونحو ذلك .

الموضوع :

وموضوع علم الصرف المفرداتُ العربيةُ ، من حيث البحثُ عن كيفية صياغتها لإفادة المعانى ، أو من حيث البحث عن أحوالها العارضة لها من صحة وإعلال ونحوهما .

والمراد بالمفردات العربية: الاسمُ المتمكنُ ، والفعلُ المتصرفُ ، دون ماعداهما ؛ فالحرف بجميع أنواعه ، والاسم المبنى ، والأفعال الجامدة ، لا يجرى البحثُ عنها فى علم الصرف.

= معنى ، كانوا يطلقون لفظ «الصرف» على ذلك المعنى الذى ذكرناه فى الأصل ، ويطلقون لفظ « التصريف » على « أخذك من كلة مابناء لم تبنه العرب منها على وزن مابنته العرب من غيرها ، ثم تعمل فى البناء الذى أخذته مايقتضيه قياس كلامهم » مثال ذلك أن تأخذ من الضرب على مثال سفرجل فتقول : ضربرب ، وأن تبنى من الوأى على مثال قفل فتقول : وؤى ، وهذا النوع من التحويل هو باب التمرين الذى وضعه الصرفيون لاختبار الملكات وتثبيت القواعد ؛ فالتصريف على هذا جزء من الصرف .

فإن قلت : فإنَّ « ذَا » و « تَا » من أسماء الإشارة ، و «الذى» و « التى » من الأسماء الموصولة ، وأسماءُ الإشارة والأسماءُ الموصولة من المبنيات ، وقد رأينا العرب ثَنَّتْ هذه الأسماء فقالت « ذَانِ » أو « ذَيْنِ » و « تَانِ » أو « تَيْنِ » و « اللَّذَانِ » أو « اللَّذَيْنِ » و « اللَّتَانِ » أو « اللَّتَيْنِ » وصَغَّرَتْهَا فقالت « ذَيَّا » و « تَيَّا » و « اللَّذَيَّا » و « اللَّتَيَّا » وقد عرفنا أن التثنية والتصغير ضربانِ من تصريف الأسماء، فكيف يصح قولكم : إن الأسماء المبنية لا يجرى البحث عنها فى علم الصرف ؟

فالجواب عن ذلك من وجهين :

الأول : أنا لا نُسلم أن ما ذكرتَ تَثْنيةٌ أو تصغيرٌ حقيقةً ؛ إذ لو كانت تثنية حقيقة لقيل « ذَوَانِ » أو « ذَوَيْنِ » ولقيل « تَوَانِ » أو « تَوَيْنِ » ولقيل « اللَّذِيَانِ » أو « اللَّذِيَيْنِ » ولقيل « اللَّتِيَانِ » أو « اللَّتِيَيْنِ » بقلب ألف « ذا » و « تا » واواً ، كما تقلب ألف «العصا» فيقال «العَصَوَان» أو « العَصَوَيْنِ » وببقاء ياء « الذى » و « التى » كما تبقى ياء «القاضى» عند تثنيته فيقال « القَاضِيَانِ » أو « القَاضِيَيْنِ » ولو كان « اللَّذَيَّا » و « اللَّتَيَّا » و « ذَيَّا » و « تَيَّا » تصغيرا حقيقة لانضم أولُها كما ينضم أولُ كل اسمٍ يُرَاد تصغيره ، فلما كان أمر هذه الألفاظ مخالفاً للسَّنَن الذى يجرى عليه كلامُ العرب فى التثنية والتصغير علمنا أنها صِيَغٌ وُضعت من أول الأمر للدلالة على الاثنين أو على المصغَّر .

والوجه الثانى : أنا إن سَلَّمنا أن هذه الألفاظَ تثنيةٌ وتصغيرٌ فإنها ألفاظٌ شاذة من حيثُ الإقدامُ عليها ومن حيث صورتُها ، ونحن إنما نبين ما يُبْحَث فى علم الصرف عنه بحثاً قياسيًّا جارياً على المَهْيَع المعروف والسَّنَنِ المُطرد فى عامة كلام العرب .

فائدة علم الصرف :

ومتى دَرَسْتَ علم الصرف أفَدْتَ عصمةً تمنعك من الخطأ فى الكلمات العربية ،

وتَقِيكَ من اللحن فى ضبط صيغها ، وتُيَسِّر لك تلوينَ الخطاب ، وتساعدك على معرفة الأصليّ من حروف الكلمات والزائد .

والحقُّ أن علم الصرف من أجلِّ العلوم العربية موضوعا ، وأعظمها خَطَراً ، وأحَقِّها بأن نُعْنَى به ، وننكَبَّ على دراسته ، ولا نَدَّخِرَ وُسْعاً فى التزوُّد منه ، ذلك بأنه يدخل فى الصَّميم من الألفاظ العربية ، ويَجْرِى منها مجرى المعيار والميزان ، وعلى معرفته وَحْدَه المعوَّلُ فى ضَبْط الصِّيَغِ ومعرفة تصغيرها والنِّسبة إليها ، وبه وحده يقف المتأملُ فيه على ما يعترى الكلمَ من إعلالٍ أو إبدالٍ أو إدغامٍ ، ومنه وحده يعلم ما يَطَّرِد فى العربية وما يقلُّ وما يندُر وما يشذُّ من الجموع والمصادر والمشتقات ، وبمُراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التى تُخِلُّ بالفصاحة وتَبْطُل معها بلاغةُ المتكلمين .

واضع علم الصرف :

كان العلماء فى أول العهد بالتصنيف والكلامِ عن العربية يُدْرِجُون مباحثَ التصريف فى ثنايا مَبَاحِثِهم عن مسائل اللسان العربى ؛ لا يُمَيِّزُون بين مبحثٍ ومبحثٍ ، ولا يُعْنَوْن باتِّساق المباحث وأَخْذِ بعضها بحُجَز بعضٍ ، ذلك بأن موضوعات العلوم لم تكن يومئذٍ متمايزةً محدودةً ، وكان العالمُ بالعربية حينذاك لُغَوِيًّا نحويًّا أخْبَارِيًّا راوية ، بَيْنَا هو يتحدث فى شرح مادة لغوية إذا هو ينتقل إلى شرح يوم من أيام العرب ، ويروى ما قيل فيه من الشعر ، ثم ينتقل من ذلك إلى تصريف كلمة من المفردات التى جرى ذكرها ، ونحو ذلك ، وتلاميذُه يكتبون عنه أو يستمعون له استماعَ الواعِى الذى يحفظ كلَّ ما يقال .

ثم تمايزت موضوعات العلوم بعضَ التمايزِ ، وصار علماء العربية أنفسُهم طوائفَ ، فهذا نحوى ، وهذا لغوى ، وهذا أخبارى ، وهذا نحوى لغوى ، وهذا لغوى أخبارى ، وهذا نحوى لغوى أخبارى ، وكان النحوىُّ يتكلم يومئذٍ عن أحوال

الـكلام العربى فى حالَىْ إفراده وتركيبه ، وكانوا يُعَرِّفُونَ النحو بأنه « علم يبحث عن أحوال الـكلم العربى إفرادا وتركيبا » فـكانت مباحث الصرف جُزْءا من مباحث النحو ، وفى هذا الوقت ظهر كتابُ سيبويه الذى بَهَرَ الألْبَاب ، وعَنَتْ له فحولُ العلماء ، فقد جمع فيه مسائل العربية متناسقة متآلفة ، واستشهد لما ذكَرَ من القواعد أوْفى استشهادٍ ، وعَلَّلَ لها أبْرَعَ تعليلٍ ، وجمع ما كان متفرقاً فى صدور العلماء وبُطون صغار الرسائل ، وقد جاء فيه ـ مع ذلك ـ شىء ليس بالقليل من التكرار والتفريق .

ثم كان بعد ذلك أنْ قَوِىَ التميزُ بين الموضوعات العلمية ، جَرْيا مع سنن الترقى ؛ فأصبح للمفردات العربية علم يبحث عن المعانى التى وُضعت لها هذه الألفاظُ وسَمُوه بعلم اللغة ، وعلمٌ آخر يبحث عن أحوالها التى ليست بإعراب ولا بناء وسَمَّوْهُ « علم الصرف » ومن ذلك الحين تميز علم الصرف عن علوم العربية عامة ، وعن علم النحو خاصة ، وصار له مَبَاحِثُ لا يشركه فيها غيره ، وعُلَمَاء يتفرّدون بدراسته ، ومُصَنَّفات يستقلّ بها وتستقلّ به .

وقد اشتهر عند الباحثين أن واضع علم الصرف هو أبو مسلم مُعَاذ[1] الْهَرَّاء ، أحَدُ رءوس العلماء فى الـكوفة ومُتَقَدِّميهم .

---

(١) هو أبو مسلم ـ وقيل : أبو على ـ معاذ بن مسلم الهراء ـ نسبة إلى بيع الثياب الهروية ـ وهو من موالى محمد بن كعب القرظى ، ولد أيام عبد الملك بن مروان ، ونشأ بالـكوفة ، وكان مقرئاً ، وله روايات فى القراءات ، وصنف فى النحو ، وأملى فيه وفى الصرف ، ولـكن الزمان لم يحفظ لنا من مصنفاته شيئاً ، وكان شيعياً مصادقاً للـكميت بن زيد ، وهو عم محمد بن سارة الرؤاسى أول من وضع نحو الـكوفيين .

والذى نرجحه أن معاذا إنما كان يتكلم من التصريف فى صياغة المشتقات وكيفياتها ، وأنه كان يكثر من ذلك ويستطرفه ، ولم يكن الناس يعرفونه ، ولم يكن يتكلم فى غير هذا من مباحث التصريف ، وكان غرضه التدريب على قواعد الإعلال والإدغام وما أشبه ذلك ، وترى فى الحادث الذى نسوقه إليك مرشدا ودليلا على ماندعيه ؛ فقد حدثوا أن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان — وهو رجل كان قد عالج النحو ونظر فيه — =

وهذا الكلام على إطلاقه غير مستقيم ؛ فقد كانت مسائل هذا العلم تُدْرَس من قَبْل مُعَاذ : دُرست مع مسائل العربية بوجه عام ، ودُرست مع مسائل النحو بوجه خاص . والذى يمكن أن تطمئن النفسُ إليه أن مُعَاذاً هو أول مَنْ أفْرَدَ مسائل الصرف بالبحث أو التأليف ، وهو الذى بدأ التكلم فيه مستقلاً عن فروع اللغة العربية ، وأنه أكثر من مسائل التمرين التى كان المتقدمون يسمونها التصريف ، وأن العلماء مِنْ بعده ترَسَّمُوا خُطاه ، وتَقَيَّلُوا مَنْهجه ، واتبعوا سبيله ، واقتفَوْا أثره ، وهم — مع هذا — يَضَعُون الضوابط والقُيُودَ ، ويستدرك اللاحقُ منهم على السابق فيزيد قيداً أو يُهْمل مُقَيِّدا ، حتى تَمَّ نُضْج هذا العلم ، واستقامت مباحِثُه ، وعلى هذا المعنى — دُونَ ماعداه — يصح قولُهم : إن واضع هذا العلم هو مُعَاذ الْهَرَّاء .

= قد جلس إلى معاذ الهراء ، فسمعه يقول لرجل : كيف تقول من « تؤزهم أزا » على مثال يافاعل افعل ؟ فقال أبو مسلم :

قد كان أخذهم فى النحو يعجبنى حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما لست أفهمه كأنه زجل الغربان والبوم
تركت نحوهم ، والله يعصمنى من التعجم فى تلك الجراثيم

فأجابه معاذ الهراء على ذلك بقوله :

عالجتها أمرد حتى إذا شبت ولم تحسن أباجادها
سميت من يعرفها جاهلا يصدرها من بعد إيرادها
سهل منها كل مستصعب طود على أقران أطوادها

ومن تلاميذ معاذ الهراء — وابن أخيه محمد الرؤاسى — إمام الكوفيين فى النحو واللغة : أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله الكسائى ذو المنزلة الرفيعة عند أمير المؤمنين الرشيد ومؤدب ولده أمير المؤمنين الأمين .

وقد عمر معاذ طويلا حتى قال فيه أبو السرى سهل بن أبى غالب الخزرجى :

قل لمعاذ إن مررت به : قد ضج من طول عمرك الأبد
يابكر حواء ، كم تعيش ؟ وكم تسحب ذيل الحياة يالبد؟
فارحل ودعنا ؛ فإن غايتك الموت وإن شد ركنك الجمد

المقدمة الثانية

فى الاشـــتقاق ، وأنواعه

معناه — أقسامه — أصل المشتقات

معنى الاشتقاق :

للاشتقاق معنيان : أحدهما لغوى ، والآخر اصطلاحى .

أما معنى الاشتقاق لغةً فهو « أَخْذُ شِقِّ الشىء » أى نِصْفِه ، أو جانبٍ منه ، ومنه قالوا : « اشْتَقَّ الفرسُ فى عَدْوِه » يريدون أنه مال فى أحَدِ شِقَّيْه . وقالوا « قَعَدوا فى شِقٍّ من الدَّارِ » يريدون فى ناحية منها ، وقال رجل لآخر يحمل جُوَالقا يريد أن يدخل به داراً « اسْتَشِقَّ بِهِ حَتَّى يَنْفُذَ البابَ » يريد حَرِّفْهُ على أحد شِقَّيْه . وقالوا « طارت من الخشبة — أو القَصَبة — شِقَّةٌ » يعنون طارت منها شَظِيَّةٌ .

وأما معنى الاشتقاق اصطلاحا فهو « أَخْذُ كلمةٍ من أُخْرَى؛ لمناسبة بين الكلمتين فى المعنى ، ولو مَجَازاً »[1] .

أقسام الاشتقاق :

والاشتقاق على ثلاثة أقسام ، وذلك أن التناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه إما أن

---

(١) المراد أن أخذ كلمة بمعنى مجازى من كلمة أخرى بذلك المعنى المجازى يعتبر اشتقاقا أيضا ؛ فأنت تقول « نطقت الحال بكذا » وتريد دلت دلالة واضحة ، وهذا اللفظ مشتق من النطق بمعنى الدلالة الواضحة . وهذا المعنى مجازى لاحقيقى كما هو مبين فى مباحث الاستعارة التبعية من علم البيان ؛ فإنهم يشبهون الدلالة الواضحة بالنطق ، ثم يستعيرون النطق المشبه به للدلالة الواضحة المشبهة ، ثم يشتقون من النطق بالمعنى المجازى — وهو الدلالة — نطق ، أو ينطق ، أو ناطقا ، أو أنطق ، بمعنى دل ، أو يدل ، أو دال ، أو كثر دلالة ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولَئِنْ نَطَقْتُ بشكر برك مُفْصِحاً ... فَلِسَانُ حَالِى بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

قد تبين لك أن الاشتقاق ليس قاصرا على المعانى الحقيقية ، فاعرف ذلك ، وكن منه على بصيرة

يكون فى المعنى وفى اللفظ جميعاً مع ترتيب الحروف الأصول فيهما ، وإما أن يكون ذلك التناسُبُ فى المعنى وفى اللفظ جميعاً مع عدم الترتيب فى الحروف الأصول ، وإما أن يكون فى المعنى وحده ويكون ـ مع ذلك ـ أكثرُ حروفهما من نوع واحد وباقيها من مَخْرَج واحدٍ أو من مَخْرَجَيْن متقاربين .

فالأول ـ وهو ما كان التناسبُ فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه فى المعنى واللفظ وترتيب الحروف ـ نحو ذَهَاب ، وذَهَب ، ويَذْهَبُ ، وهو ذاهِبٌ . ونحو جُلُوس ، وجَلَسَ ، ويَجْلِسُ ، وهو جَالِسٌ . ونحو ضَرْب ، وضَرَب ، ويَضْرِبُ ، وهو ضارِبٌ ومَضْرُوب ، ويسمى هذا النوعُ « الاشتقاق الصغير » .

والثانى ـ وهو ما كان التناسب فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه فى المعنى واللفظ من غير ترتيب الحروف ـ نحو جَذَبَ وجَبَذَ ، وحَمِد ومَدَحَ ، وآنَ وأَنَى ، وأَيِسَ ويَئِسَ ، ويسمى هذا النوع « الاشتقاق الكبير » .

والثالث ـ وهو ما كان التناسبُ فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه فى المعنى وأكثرِ الحروف ، وكان باقى الحروف من مَخْرَج واحد أو من مَخْرَجَيْن متقاربين ـ نحوُ ثَلَبَ وثَلَم ، ونَعَقَ ونَهَقَ ، وهَتَنَ وهَتَلَ ، ومَدَح ومَدَهَ ، ويسمى هذا النوع « الاشتقاق الأكبرَ » .

وأنت لو تأملت فى هذه الأقسام الثلاثة أدنى تأمُّلٍ تتبينُ لك الأمورُ الآتيةُ :

(١) أن الأقسام الثلاثة تشترك فى أن بين اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه تناسباً فى المعنى[1] ؛ فالذَّهابُ مع ذهَبَ ويَذْهَب ، والجُلوسُ مع جَلَسَ ويَجْلِسُ ، والضَّرْب

(١) ومع ضرورة التناسب فى المعنى فى كل واحد من الأقسام الثلاثة ؛ لابد من بعض المخالفة بين معنى اللفظ المأخوذ ومعنى اللفظ المأخوذ منه فى النوع الأول ؛ وانظر إلى الضرب والجلوس والذهاب التى هى المصادر فإنك تجدها تدل على الحدث وحده ، ثم انظر إلى الأفعال المأخوذة منها كجلس وضرب وذهب ويجلس ويضرب ويذهب فإنك تجدها تدل على الحدث والزمان ، ثم انظر إلى الصفات المأخوذة منها أيضا كجالس وذاهب وضارب ومضروب ومذهوب به ومجلوس أمامه فإنك تجدها تدل على الحدث وصاحبه ، لاجرم قلنا : إنها تشترك فى المعنى العام الذى هو الحدث ، دون الخصوصيات التى تدل عليها صيغ المشتقات مما هو مبين فى مواضعه من علم الصرف

مع ضَرَبَ ويَضْرب مشتركةٌ فى المعنى العامِّ . وكذلك مَدَح مع حَمِد ، وجَبَذَ مع جَذَبَ ، وأيِسَ مع يَئِس ، وآن مع أنَى مشتركة فى المعنى . وكذلك ثَلَب مع ثَلَمَ ، ونَعَق مع نَهَق ، وهَتَنَ مع هَتَلَ ، ومَدَح مع مَدَهَ مشتركة فى المعنى .

(٢) أن النوع الأول والنوع الثانى يشتركان فى أنَّ بين اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه تناسباً فى اللفظ[١] ، دون النوع الثالث ، فجميع حروف جَلَس الأصول موجودة فى الجلوس ، وجميع حروف ذهَبَ موجودة فى الذهاب ، وجميعُ حروف ضَرَب موجودة فى الضَّرْب ، وكذلك جميعُ حروف مَدَح الأصول موجودة فى حَمِد ، وجميعُ حروف جَبَذَ موجودة فى جَذَبَ ، وجميع حروف أيِسَ موجودة مع يَئِس . لكن الموجود من حروف ثَلَمَ فى ثَلَب ، والموجود من حروف نَعَق فى نَهَق ، والموجود من حروف هَتَلَ فى هَتَن ، والموجود من حروف مَدَهَ فى مَدَح ، اثنان ، وأما الحرف الثالث فهو مختلف فى كل كلمتين متقارنتين من هذه الكلمات ، ومع اختلافه فى اللفظ مع الحرف الذى يقابله فهو من مَخْرَجِهِ أو من مخرج قريبٍ من مخرجه .

(٣) أن النوع الأول يمتاز عن النوعين الآخرين باتحاد ترتيب الحروف[٢] الأصلية فى اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه ؛ فموضع الجيم واللام والسين فى جَلَس هو نفس موضعها فى الجُلوس ، وموضع الضاد والراء والباء فى يَضْرِبُ هو نفس موضعها فى الضَّرْب ، لم يتقدم أحدها على الآخر ولم يتأخر عنه ، ولم يَفْصِل بين أحدها والآخر

(١) ومع اتحاد القسمين الأول والثانى فى اللفظ بين المأخوذ والمأخوذ منه لابد من وجود بعض المخالفة بين اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه ، وذلك واضح فى مثل حمد ومدح ومثل جذب وجبذ ومثل يئس وأيس ، لأن الحروف وإن كانت واحدة قد تقدم حرف منها على حرف ، فأما فى مثل ضرب والضرب فإن المخالفة تكون إما بزيادة حركة كما فى ضرب مع الضرب ، وإما بزيادة حرف كما فى ضارب ويضرب ، وإما بنقص حرف كما فى جلس مع الجلوس ؛ وإما بنقص حركة تحقيقا أو تقديرا .

(٢) المراد بالحروف التى يعتبر ترتيبها ضروريا الحروف الأصلية ، ولاينظر إلى مايقع بين الحروف الأصلية من حروف الزيادة ، ألا ترى أن « سلم ، ويسلم ، واسلم ، وسليم » كلها راجعة إلى شىء واحد ، وإن اختلفت بالزيادة والنقص ؟

حرف أصلىٌّ ، بخلاف جَبَذَ وجَذَبَ ، فقد تقدمت الباء فى جَبَذ على الذال مع أنها فى جَذَبَ متأخرة عنها ، و بخلاف نَعَقَ ونَهَق ، فإن النون و إن وقعت فى أول الكلمتين والقاف و إن وقعت فى آخر الكلمتين قد فَصَلَ بينهما حرفٌ أصلىٌّ وهو العين فى نَعَق والهاء فى نَهَقَ .

(٤) أنه يشترط فى النوع الثالث عدمُ توافُقِ الكلمتين فى جميع الحروف؛ لأن الكلمتين لو تَوَافَقَتَا فى جميع الحروف مع الترتيب بينها لكان هو النوع الأول ، ولو توافَقَتَا فى جميع الحروف من غير ترتيب لكان هو النوع الثانى .

و بعضُ العلماء يسمى القسم الأول من الثلاثة « الاشتقاق الأصغر » و يسمى القسم الثانى منها «الاشتقاق الصغير » ، و يسمى القسم الثالث منها «الاشتقاق الكبير » وهذا اختلاف فى التسمية ، وليس خلافا فى حقيقة واحد منها ، والغالبُ فى تسميتهم هو ما ذكرناه أولا .

ومن العلماء مَنْ يسمى النوع الثانى الذى يختلف فيه ترتيبُ الحروف « القَلْبَ » ومُرَادُ هؤلاء قَلْبُ الحروف بِجَعْلِ بعضها مكانَ بعضٍ ، ورُبما بيَّنُوا غرضهم فى التسمية فسمَّوْه «القَلْبَ المكانِيَّ » تحرزا عن القَلْب الإعلالىِّ الذى هو قَلْبُ حرف من أحرف العلة حرفاً آخَرَ منها كقلب الياء والواو ألفاً لتحرك كل منهما وانفتاح ماقبله فى نحو بَاعَ وكَالَ ونحو قَالَ وصَامَ ، من البَيْع والكَيْل والقَوْل والصَّوْم .

ومن العلماء من يسمى النوع الثالث من هذه الأنواع «الإبْدَالَ» وربما قيل «الإبْدَال اللُّغَوِىّ » تحرزاً عن الإبدال الشائع المطَّرد الذى يجرى على السَّنن العربى المشهور[1] .

---

(١) وقد أفرد قوم من العلماء النوعين الثانى والثالث بالتأليف : فممن أفرد القلب بالتأليف ابن السكيت ، وأفرد له ابن دريد بابا فى الجمهرة ، وأفرد الإبدال بالتأليف ابن السكيت أيضاً ، وأبو الطيب اللغوى ، ومن الكتب الجامعة فيهما كتاب «سر الليال ، فى القلب والإبدال » لأحمد فارس الشدياق .

والذى يُعْنَى به علماءُ الصَّرْف ، ويتبادر إلى الفَهْم عند إطلاقهم ، هو النوع الأول من هذه الأنواع الثلاثة ، وقد كان القُدَامَى من علماء العربية يستغنون عن النوعين الآخرين ، ولا يَحفِلُون بهما ، ويتركون القول فيهما إلى حَفَظَة اللغة ونَقَلتِها عن العرب وإنما كانوا يَسْتَرْوِحُون إليهما ويتعلَّلُون بهما ، عند الضرورة ، أو عند خَفَاء أصل كلمة من الكلمات أو معناها ، وكان أبو على الفارسىُّ أكْثَرَ العلماء لزوماً لهما ، وحدبا عليهما ، واسْتِرْوَاحاً إليهما ، واستبصاراً بهما . ثم جاء من بعده تلميذهُ أبو الفتح بنُ جنِّىٍّ فاستكثر من الكلام فيهما ، والرجوع إليهما ، وأُولِعُ بهما حتى جاء منهما بالعجب العاجب[1] ، ويعتمد جارُ الله الزمخشرى كثيراً عليهما حتى فى تفسيره .

* * *

أصل المشتقات :

قد عرفت أن أنواع الاشتقاق ثلاثةُ أنواع ، وعرفت حقيقة كل واحد منها ، ولما كان لكل واحدٍ منها طابَعٌ يخصه ، وكان القَوْلُ فى كل واحدٍ منها غَيْرَ القول فى أخَوَيْه ، كان الأجْدَرُ بنا أن نتحدث إليك عن كل واحد من هذه الأنواع حديثاً يخصه ، فنقول :

أما فى شأن النوع الأول من هذه الأنواع الثلاثة فقد اختلف علماء العربية فى الأصل والفَرْع ، ولهم فى ذلك أقوال كثيرة متشعبة ، غير أن أشهر هذه الأقوال أربعة أقوالٍ :

(١) القول الأول : أن المَصْدرَ هو الأصْلُ ، وما عَدَاهُ من الفعل بأنواعه الثلاثة

(١) ومع أنه أولع بالنوعين الثانى والثالث تجده حين تكلم على تقسيم الاشتقاق لم يذكر إلا النوعين الأول والثانى ، وسماها الاشتقاق الصغير ، والاشتقاق الكبير ، وقد أكثر من الكلام على النوع الثالث من غير أن يجعله قسما من الاشتقاق ، وعقد له بابا سماه باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه ، انظر الجزء الأول من كتابه خصائص العربية ص ٤٧٨ الطبعة الأولى .

وسائر المشتقات من الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفْعَلِ التفضيلِ ومن غير الصفات كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة فُرُوعٌ عن المصدر ، ومأخوذة منه ، وهذا قول جمهور البصريين .

(٢) القولُ الثانى : أن الفعل أصْلٌ للمَصْدَر وغيرِه من المشتقات ، وهذا قولُ جمهور الكوفيين .

(٣) القول الثالث : أن المَصْدَرَ أصل للفعل وَحْده ، والفعل أصْلٌ لما بقى من المشتقات ؛ فيكون اسم الفاعل ـ مثلا ـ فرعاً عن المَصْدَر بواسطة الفعل .

(٤) القولُ الرابع : أن المصدر أصل مستقل ، والفعل أصْلٌ آخَرُ مستقل ، وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ولا مأخوذاً منه ، وهذا قولُ ابن طَلْحَةَ أستاذِ جارِ الله الزمخشرى .

فأما الكوفيون الذين ذهبوا إلى أن الفعل أصلٌ للمصدر وغيره فقالوا : إن الذى حملَنَا على ما ذهبنا إليه هو أنا رأينا المَصْدَر تابعاً للفعل فى الصحة والاعتلال ، يصحُّ إذا صح فعلُه كما تقول قَاوَمَهُ قِوَاماً ، ولاَوَذَ لِوَاذاً ، واستَنْوَقَ الجملُ اسْتِنْوَاقاً ، وأغْيَلَتِ المرأة إغْيَالاً ، و يعتلُّ إذا اعتلَّ فعلُهُ كاتقول قامَ قياماً ، ولاذَ به لِياذاً ، وصَام صِياما ، واسْتَقَام فلانٌ استقامَةً ، واسْتَشَاطَ فلانٌ غَضَباً اسْتِشاطة ، واستعاذ اسْتِعَاذَةً ، وأقامَ إقامةً ، وأجابَ إجَابَةً ، وأبَانَ إبانَةً ، ورأيناه مع ذلك يَقَع مؤكِّدا للفعل كما تقول : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وخَرَجْتُ خُرُوجاً ، وسكتُّ سُكوتاً . ورأينا الفعل يعمل فى المصدر كما فى هذه الأمثلة ، فلما رأينا المصدرَ تابعاً للفعل فى الصحة والاعتلال يصحُّ إذا صحَّ و يعتلُّ إذا اعتلَّ حكَمْنَا بأن المصدر فرعٌ عن الفعل ؛ لأن كونه تابعا له ينافى كونَه أصْلاً له ، ولما رأينا المصدر يقع تأكيدا للفعل ورأينا الفعل يعمل فى المصدر ولا يعمل المصدرُ فيه علمنا أن الفعل متقدمُ الرتبة على المصدر ، ضرورةَ وجوب تأخر التوكيدِ عن المؤكَّد والمعمولِ عن العامِلِ ، فقضينا — من أجل هذا كلِّه — بأن الفعل أصل ، والمصدر فرع عنه .

ومما يقطع بصحة قولنا أنَّا نَظَرْنَا فى العربية فوجَدْنا أفعالاً ليس لها مصادر — مثلُ عَسَى ولَيْسَ ونِعْمَ و بِئْسَ وحَبَّذَا وأفْعَالِ التعَجُّب كافةً — فلو كان المصدرُ هو الأصْلَ للزم وجودُ الفرع فى هذه المُثُلِ من غير أصلٍ له ، وهذا أمرٌ غيرُ مستقيم فى بَدَائه العُقُول .

وأما البَصْرِيُّون فقالوا : إنا نظرنا فوجَدْنا المصدر يَدُلُّ على شىء واحدٍ وهو الحَدَثُ ، ورأينا الفعل يدل على شيئين وهما الحَدَثُ والزمانُ ، وكل صفة مشتقَّةٍ تدل على شيئين أيضا وهما الحدث وصاحبه[1] فلما رأينا ذلك اعتقدنا أن المصْدَرَ أصلٌ للفعل ، وذلك من جهتين : أولاهما أن المصدر يدلُّ على الواحد والفعل وغيره من المشتقات يدل على الاثنين ، والواحد أصل للاثنين ؛ فكان ما يدل على الواحد أصلا لما يدل على الاثنين ، والجهة الثانية : أن كلا من الفعل وسائر المشتقات يدلُّ على جميع ما يَدُلُّ عليه المصدَرُ وهو الحدث ، فأما المصدَرُ فلا يدل على جميع ما يدل عليه كل من الفعل وغيره من المشتقات ، ضرورة أن كلَّ واحد منها يشتمل على زيادة لا يَدُلُّ عليها المصدَرُ[1] ، فلما رأينا ذلك حكمنا بأن المصدر هو الأصل ؛ لأننا نعلم أن الفرع لا بُدَّ أن يكون فيه الأصل ثم يزيد زيادة تنبىء عن تميزه وانفصاله ، وذلك شىء ثابت فى الأصول والفروع المشاهدة فى الحس ، أفلا ترى أن الآلة المتخذة من الفضة والتى هى فَرْع عن الفضة فيها الفضة وزيادة الهيئة العارضة لها بالصناعة .

وأيضا المصدرُ اسم ، والاسم يستقل بنفسه و يستغنى عن الفعل ، بآية أن الكلام

---

(١) اسم الفاعل يدل على الحدث وصاحبه من جهة قيامه به أو وقوعه منه ، واسم المفعول يدل على الحدث وصاحبه من جهة وقوعه عليه ، والصفة المشبهة تدل على الحدث وصاحبه من جهة ثبوت الحدث له ولزومه إياه ، وأفعل التفضيل يدل على الحدث وصاحبه من جهة كونه أقوى فيه من غيره ، وهكذا مما تعرفه تفصيلا فى الأبواب المعقودة لبيان هذه المشتقات ، وسنوضحه لك فى القسم الثانى من هذا الكتاب ، إن شاء الله تعالى .

المفيد الذى يحسن السكوتُ عليه قد يتألف من الأسماء وحدها ، والفعل لا يستقل بنفسه ولا يستغنى عن الاسم ، ضَرُورَةَ أنه لا يمكن أن يتألف الكلام المفيد من الأفعال وحدها ، ولا شك أن الذى يستقل بنفسه ولا يفتقر إلى غيره هو الأولى بأن يكون أصْلاً ، ومالا يستقل بنفسه وهو دائما مفتقر إلى غيره يكون فرعا .

ويُقَوِّى هذا المذهَبَ أمران : أولهما أن العلماء قد تضافرت كلمتُهم على تسمية هذا الذى جعلوه أصلا للاشتقاق بـ « المَصْدَرِ » والمَصْدَرُ هو ما تَصْدُر عنه الأشياء ، فكان خليقا بأن يُعْتَقَدَ أنه المأخوذ منه ، والأمر الثانى أنا رأيناه لا يجرى على وزانٍ واحدٍ ، ولا يَطَّرِد جريانه على نَسَقٍ واحد ، ولو كان مأخوذاً من غيره لكان على وزانٍ واحد كما هى الحال فى اسم الفاعل واسم المفعول فإنهما يجريان على زنة واحدة ، وهما بإجماع البصريين والكوفيين مأخوذان من غيرهما ، فلما رأينا المصدر ليس على زِنَةٍ واحدة ولا يَطَّرِد جريانه على نسق واحدٍ علمنا أنه ليس مأخوذاً من غيره .

* * *

وأما فى شأن النوعين الثانى والثالث من أنواع الاشتقاق فلا يختلف العلماء فى أنه « متى أمكن أن تكون كل واحدة من الكلمتين المتناسبتين أصلا قائما بنفسه ليس مأخوذا من غيره ولا متفرعا عنه ؛ فلا يجوز لك أن تجعل إحداهما فرعا عن الأخرى وتحكم بأن هذه مَقْلُوبة أو مُبْدَلة من تلك ؛ لأن إحداهما ليست بأولى من الأخرى فتجعلها أصْلاً لها ، فإذا لم تجد بُدًّا من أن تجعل إحداهما أصلا والأخرى فرعا ، ولم يكن لك سبيل إلى أن تجعل كلَّ واحدةٍ منهما أصلا مستقلا قائما بنفسه ، فحينئذٍ يتعين عليك أن تحكم لأكثرهما تصرفا وأوسعهما دائرةَ استعمالٍ بأنها هى الأصل ، وأن صاحبتها فرعٌ عنها » .

و بيانُ هذه القاعدة مع نوعٍ من التفصيل أن نقول لك :

قد تجد إحدى الكلمتين المتفقتين فى الحروف الأصول مع الاختلاف فى ترتيب

هـذه الحروف[1] ذاتَ أصلٍ موافقٍ لها فى ترتيب حروفها والأخرى ليس لها أصلٌ يوافقها ، أو تجد العلماء جعلوا أصْلَ هذه الأخرى هو أصْلَ الأولى ، ومثالُ ذلك ناءَ يَنَاء مع نأى يَنْأى ؛ فهذان فعلان ثلاثيان مجردان اتفقا فى الحروف واختلفا فى ترتيبها حتى كان أحدهما أجْوَفَ والآخر ناقصاً ، وهما بمعنى واحدٍ ، ولـكن العلماء لم يذكروا للأجوف منهما مصدراً يوافقه فى ترتيب الحروف ، وجعلوا مصدرهما جميعا هو النأى ، فوجب أن نجعل نأى ينأى أصلا لناء يَنَاء ؛ و نقول : الدليل على أن نأى أصْلٌ لناء هو المَصْدَرُ ، فهذا واحِدٌ من الدلائل التى تعرف بها كون إحدى الـكلمتين أصْلاً .

وقد تجد إحداهما أكثر فروعا من الأخرى ، ومثالُ ذلك الوَجْهُ مع الجاه والواحدُ مع الحادى ؛ فإنك تجد الوجه أكثر فروعا من الجاه مع كون الوجه والجاه بمعنًى واحدٍ ، وتجد الواحد أكثر فروعا من الحادى مع كونهما بمعنى واحد ، فقد قال العرب : تَوَجَّه فلانٌ ، ووَجَّهَ ، وَوَاجَه ، وفلانٌ ذو وَجَاهة ، وكل هذه الفروع توافق الوَجْهَ فى ترتيب الحروف ، ولم يجىء شىء من ذلك على ترتيب الجاه ، وقال العرب : تَوَحَّد ، ووَحْدَة ، وقالوا وَحُدَ — بوزن علم وكرم — وحادَةً ووُحُودة ، وقالوا فى جمع واحد : وُحْدَان ، ولم يقولوا شيئا من ذلك على ترتيب حروف الحادى ؛ فعلمنا من كثرة فروع الوجه وعدم نظائرها للجاه أن الوجه أصْلٌ للجاه ، كما علمنا من كثرة فروع الواحد وعدم نظائرها للحادى أن الواحد أصل للحادى ؛ فهذا دليلٌ ثانٍ من الدلائل التى تعرف بها أصَالَةَ إحدى الـكلمتين .

---

(١) الـكثير الغالب فى هذا النوع أن يكون الاختلاف فى مكان العين واللام فتتقدم اللام على العين فى إحداهما وتقع فى مكانها فى الأخرى ، وقد تتقدم اللام على الفاء ، فمن أمثلة النوع الأول ناء يناء مع نأى ينأى ورأى يرى مع راء يراء ، ولاع وهاع مع لائع وهائع ، وأمهيت الحديد معأمهته ، ومن النوع الثانى الحادى مع الواحد ، وقد يحدث غير ماذكرنا من التقديم كما فى أيس ويئس والجاه مع الوجه ، وكما فى اكفهر واكرهف ، وكما فى طمأن مع طأمن ، وكما فى امضحل مع اضمحل ، والأمثلة كثيرة جدا

وقد تجد إحدى الكلمتين مشتملةً على سبب يقتضى إعلالها ، ولكنها بقيت مُصَحَّحة ولم تُعَلَّ ، مع أن نظائرها من الكلمات المشتملة على هذا السبب قد أعلت ، ومن أمثلة ذلك أَيِسَ مع يَئِسَ ، فإن الياء المتوسطة فى أيس متحركة مفتوح ما قبلها ، فكان حقها أن تقلب ألفا ؛ لأن كلَّ ياء أو واو وقعت عينا فى فعل ثلاثى تقلب[1] ألفا مثل بَاعَ ومَاتَ وقَالَ وصَالَ ، فلما وجدنا أَيِسَ مصححة مع وجود سبب قلب يائها ألفاً علمنا أنها صَحَّتْ لكونها فرعا عن يَئِسَ الذى لا سَبَبَ فيه للإعلال ، وأنهم التزموا تصحيح أَيِسَ للإشارة إلى كونه فَرْعاً عن يَئِسَ الذى لا سبب فيه للاعلال ؛ فهذا دليلٌ ثالثٌ من الدلائل التى تعرف بها كون إحدى الكلمتين أصلا والأخرى فرعا عنها .

* * *

و يتلخص من هذا الكلام أنَّ لمعرفة كون إحدى الكلمتين المتفقتين فى عدد الحروف الأصول وفى المعنى ـ مع اختلافهما فى ترتيب الحروف ـ أصْلاً والأخرى فرعاً عنها أسباباً أَشْهَرُهَا ثلاثة أسباب :

الأول : أن تكون الكلمتان فعلين وقد جاء المصدر على ترتيب إحداهما دون الأخرى ، مثل نَاءَ يَنَاءُ مع نأى يَنْأى ، فإن المصدر هو النأىُ فيهما ، فهو يدل على أن نأى أصل لنَاءَ .

والثانى : أن تكون الفروعُ الكثيرة قدجاءت على ترتيب إحداهما دون الأخرى ، مثل الوَجْه مع الجاه والواحِدِ مع الحادى ، فإن الفروع الكثيرة قد جاءت على ترتيب الوجه وعلى ترتيب الواحد ، دون الجاه والحادى ، فدلَّ ذلك على كون الوَجْه أصلا للجاه ، وكون الواحد أصلا للحادى .

(١) قد وقعت العين ياء أو واوا فى الفعل الثلاثى ولم تعل نحو غيد وحور وصيد وحول وماأشبه ذلك ، فلاتغفل ، ولكن سبب صحة هذه الأفعال أنها مأخوذة من صيغ أخرى لاتعل؛ فغيد مأخوذ من اغيد بوزن احمر ، وكذلك مابعده ، وسيأتى هذا مفصلا فى مباحث الأجوف

والثالث : أن تكون إحدى الكلمتين قد صَحَّتْ مع وجود سبب الإعلال فيها والثانية لا سبب للاعلال فيها ، مثلُ أيِسَ مع يَئِسَ ، فإن سبب الإعلال موجود فى أيِسَ ولم تعلَّ للاشارة إلى كونها فرعا عن يئس الذى لا سبب فيه .

وأنت خبير بعد هذا البيان أن الأصالة والفرعية والأَخْذَ ، فى هذين النوعين ، ليس كالأصالة والفرعية والأَخْذ فى النوع الأول ، وآية أن الأمر على ما نقول أنك لا تجد للأخذ فى هذين النوعين قواعدَ مُطَّردة ، وقياساً مُتْلَئِبًّا ، ومَنْهَجًا مسلوكا ، وإنما هى كلمات نَقَلَهَا العلماء عن أفواه العرب ليست لها ضابطَةٌ وإن كثرت ، فلا تعجب إذا قلنا لك : إن الاشتقاق الكبير ، والاشتقاق الأكبر سماعيان لا قياس لأحدهما .

* * *

بقى أن نقول لك : إن العرب أخذت من أسماء الأجناس التى ليست مصادرَ أفْعَالاً ، ثم صَرَّفَتْ هذه الأفعال[1]، وأخذت من أسماء الأصوات أفعالا ، ثم صَرَّفَتْ هذه الأفعال ، وأخذت من المركبات التامة أفعالا ، ثم صرفت هذه الأفعال ، وواجبٌ على مَنْ يتصدَّى لهذه الصناعة أن يقف عند هذه المسألة وقفةً يتعرف بها كُنهَهَا ، وما يجوز له منها ومالا يجوز .

فأما أخْذُهم أفعالا من أسماء الأجناس وتَصَرُّفُهم فيها ؛ فمن ذلك قولُهم : أمْطَرتِ السماء من المَطَرِ ، وأغْيَلَتِ المرأةُ من الغَيْل ، وهو لَبَنُ الحامِلِ ، وأطْفَلَتِ المرأة من الطِّفلِ ، واسْتَحْجَرَ الطينُ ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ ، واسْتَنْوَقَ الجملُ ، وقولُهم :

---

(١) قد أخذوا من الأسماء الأعلام أفعالا أيضا ، فمن ذلك قولهم : خندف فلان ، أى مت بسبب إلى خندف وهى أم طابخة ومدركة وقمعة أبناء إلياس بن مضر ، واسمها ليلى ، قال لها زوجها : أين تخندفين ؟ فقالت: مازلت أخندف فى أثركم، وقال عبد الملك بن مروان لجرير بن عطية «مغرنا» أى أنشدنا كلة ابن مغراء (ذكر هذا صاحب القاموس فى مادة مغر)